ان فرض فشنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم وفقد مثال لا
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من رفع نون تكون وحسبنا ان لا قائم زيد ومثال
لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو
وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وهو كثير والحاصل ان الفعل
اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت ان كان ماضيا فيفصله قد
وان كان مضارعا فيفصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا فيفصله لا فقط وان
وان كان مضارعا فيفصله لن ولم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي
فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وندر تركه اي الفصل بواحد منها كقوله
علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون
وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعلى قد اوتيت سؤلك ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل
من النحويين هذا انتهى كلام الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من
بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد
او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل اي بلو قليل
وهم يعني انه اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما فصلت
بلو فاعترض عليه والامر الذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر
النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل
ذكر لو انتهى وهو مسلم ولنص الموضح فليتنكر فصل وخففت كان فنوي ايضا
اعمالها الحاقا لها بالاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها
وجزمه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي
كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان في الرقبة اسم
كان ورشاء بكسر الرا والمد رجمها وهو ممدود لا نثني وصحح الصغاني بالغين انه مثنى
والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسماعيل وقال غيره الخلب البير
البعيرة القعر وقوله وهو باعث بالموحدة المعجمة والمثلثة ابن ضريم بالتصغير
اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علبا وقال صاحب المنقذ هو علبا
ابن ارقم اليشكري يذكر امراة ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطوا الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انه خبر كان على حذف الاسم اي
كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانه
ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها
وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافات الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح
القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم
الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطوا اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل
والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق ورواية طارئا ورق ويروى ناضر السلم
والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك وان تخفف الاسم
وكان الخبر جملة اسمية لم تحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله
ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع

خبر

خبر كان واسمها ضمير الشان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه
غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول ورب وجه يلوح لونه وثدياه حجمه
كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلتا بلم في المضارع المنفي او قد في
الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك
اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فيفصل بين كان والفعل بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار
ترمضت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم
به امر اذا نزل به وتخفيف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وتباين
لفظها لفظ الفعل نحو لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز
الاعمال قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما
ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان وان
الاختصاص هذا باب لا العاملة عمل ان المفردة وتسمى لا التبرئة
دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرئة ان تصرف على لا النافية كاينة ما كانت لان كل
من يرانه يقر نفيها عنه تبرأ ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان لان التبرئة فيها
امكن منها في غيرها العموم بالتنصيص وتسمى النافية للجنس واوردت باب للطول
الكلام عليها قال ابو البقا وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه
احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية والثاني ان كلا منهما للتاكيد
فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشي يحمل
على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة
على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا منكرا واسم ان
يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة
ومنها ان لا لا يتقدم يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا
ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا
المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه ومنها ان ان تعمل
بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط ومن شروطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها
الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام
وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت
تريد نفي الجنس كله لم يجز الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان
يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من
رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل
عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على
تقدير من كما تقدم ومن لا تستحق الا مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها
خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة
لا منها بد بالنصب مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون
خبرها ايضا نكرة على الاصح فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)